

أطلق رزمة مشاريع قوانين تتعلق بالطفولة

## الصايغ: لإنهاء كل أشكال عدم الانسجام بين القوانين وحقوق الطفل

للقانون والمعرضين للخطر. (٤٢٢)

- ٢) مشروع قانون تعديل بعض مواد قانون العقوبات.
- ٣) مشروع قانون يرمي الى تعديل بعض احكام قانون العمل.
- ٤) مشروع قانون تعديل واصافة احكام جديدة الى قانون الجمعيات (١٩٠٩).
- ٥) مشروع قانون تعديل قانون ٢٢٠/٢٠٠ الخاص بالاشخاص ذوي الاعاقة.

٦) مشروع قانون يرمي الى تحديد وتنظيم شروط التعليم الالزامي المجاني كما اضع بين ايدي الرأي العام اللبناني مشروع قانون يتعلق بجرائم استغلال القاصرين في المواد الاباحية الذي اعدته لجنة الانترنت في المجلس الاعلى للطفولة. واعلن انه منذ اليوم سوف تنطلق استشارات وطنية حولها، يديرها وينظمها المجلس الاعلى للطفولة، كل ذلك بهدف ضمان مصالح الطفل الفضلى وتأمين حماية فعالة له وتوفير حقوقه الاقتصادية والاجتماعية.

ان العمل التشريعي يحتاج الى تأكيد الالتزام السياسي وهذا ما نحن بصده اليوم ويحتاج ايضا الى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ القوانين ومستلزماتها وهذا ما سنودعه الحكومة الآتية ويحتاج ايضا الى حملة مناداة وكسب تأييد منسجمة مع بيئتنا الثقافية والاجتماعية وهذا اتركه بين ايديكم انتم اعضاء المجلس الاعلى للطفولة اصحاب الخبرة والاختصاص وانا اغتنم فرصة اللقاء معكم اليوم لاشكر كل فرد منكم على التعاون المخلص والبناء وعلى الالتزام القوي بمصلحة اطفال لبنان كل اطفال لبنان.

وقال الوزير الصايغ بالتاكيد على أهمية هذه القوانين لافتنا الى انه من غير المسموح ان تسبقنا دول عربية اخرى في تكريس حقوق الطفل في قوانينها المتطورة كمثل الاردن، سوريا، مصر، فلسطين، اليمن، عمان والعراق.

وكشف الوزير الصايغ ان بعضاً من المدعويين الى هذا اللقاء اعتذروا عن الحضور لأن الأولوية ليست لحقوق الطفل مبدياً اسفه للتلهي بالامور السياسية بعيداً من قضايا الطفولة التي تعني كل عائلة وكل بيت لبناني.

وبعد ذلك قدم رؤساء اللجان في المجلس الاعلى للطفولة وخبراء قانونيون عروضاً تفصيلية عن سلسلة مشاريع القوانين التي جرى تحضيرها على جميع المستويات.

اطلق وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الاعمال الدكتور سليم الصايغ في مؤتمر صحفي عقده عند الحادية عشرة من قبل ظهر امس، في مبنى الوزارة رزمة من القوانين الخاصة بحماية الطفولة التي وضعها المجلس الاعلى للطفولة بالتعاون مع معهد سيدروما التابع لكلية الحقوق والعلوم السياسية التابع لجامعة القديس يوسف وعدد من رجال التربية والقانون.

حضر المؤتمر الى الوزير الصايغ، الامين العام للمجلس الاعلى للطفولة ايلي مخايل، فريق عمل الامانة العامة في المجلس واعضاء اللجان. ممثلو الوزارات والجمعيات والمؤسسات الدولية والجامعات في لبنان: وزارات العمل، التربية، والعدل، المديرية العامة للمجلس المذهبي الدرزي، لجنة حقوق الأسرة في دار الفتوى، الجامعة اللبنانية، لجنة المرأة والطفل في مجلس النواب، لجنة الأسرة في نقابة المحامين، اليونيسيف، تجمع الهيئات من اجل حقوق الطفل في لبنان، جمعية الشبيبة للمكفوفين، الهيئة الوطنية للطفل اللبناني ومركز الديمقراطية المستدامة.

والقى الوزير الصايغ كلمة قال فيها: ان المراجعة القانونية لضمان انسجام القوانين الوضعية مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والاتفاقيات ذات الصلة تعطي تنفيذ حقوق الطفل فرص اضافية وقوة اكبر، من هنا كان اهتمامنا بتنفيذ دراسة قانونية مقارنة وقد عهدنا بها الى جامعة عريقة وتمتلك الاختصاص وهي جامعة القديس يوسف، كلية الحقوق والعلوم السياسية - معهد cedroma.

لقد تم حتى اليوم انجاز مرحلة المسح وتعيين النواقص والتباعد وعدم الانسجام الذي يعتري بعض القوانين اللبنانية لجهة انسجامها الكامل مع حقوق الطفل واليوم اعلن امام الرأي العام اللبناني وامام اعضاء المجلس الاعلى للطفولة الجهة الوطنية المسؤولة عن السهر على حسن تنفيذ وتطبيق مبادئ حقوق الطفل، اعلن بداية المرحلة الثالثة وهي وضع مجموعة مشاريع قوانين تم انجازها من قبل الفريق البحثي للـ cedroma لتشكّل مادة اولية للنقاش الاجتماعي مع اهل الاختصاص ومسؤولي الوزارات والاطفال انفسهم، لتعود وتأخذ مسلكها الى مجلس الوزراء والمجلس النيابي.

ومسودات هذه المشاريع تشمل:

١) مشروع قانون لتعديل قانون حماية الاطفال المخالفين